على الضمير لانه كان يصح ان يقول انما اكرم عمرا غلامه الا على ان يكون الا انه
كيلا ولبيته ما موصولة والاخبر ان لا اخر في العدول عن لفظ ما وما نظرهن تنى
منع مثل الضمير بعد الا المحمول على انه لا بد من الحصر بالا ملو الذي كبير ان يجمه او كله
وحمله والحرف من اخره وهو الحرف والحماية فلا خلاف منه تغيير للذي كبير والذي لا يكثر
الذي ان العجمة وتخفيف الجيم شرط لزم الشخص حفظه ولا اصل يجمع حسب ما خوذ من
الحاله لانهم يحسبون منازلهم ويعرفون عمل المفاعل وان شك ان جاء من شرح خطبته
لا ان باء متكوا لا الذي لا تضام الجارية عليه والنهاية براجع عن احسابهم الا او مثلي

وَيستثنى من منع الفاعل تقدم احدهما ان يكون عامل الضمير
عاملا في ضمير اخر عائد منه مقدم عليه وليس مرفوعا فيجوز حينئذ
في الضمير الثلاثة الاوجه فان كان العامل فعلا عندنا في
باب ظن ارجح كلاهما من سلبه قال الله تعلى اذ يريكهم الله
الذي منكم هذا ان يقتلكم منا ومن الفصل ان الله ملككم اياهم وان
كان اسما فالفصل ارجح نحو عجبت من حبه اياه ومن الوصل قوله

لئن كان حبيها لي كاذبا لقد كان حبيها حقا يقينا

البيت في الحماسة ولم ينسبه وسوى التفارع الذي اجريناه العلة في عروضه مجرى الرحاف
يجوز خلطه بغيرها وقبله اما والذي انا عبد له يميلا وما لك الا بيمينه البر الثاني وقطيني
عشرة لقد كنت اصبيتي الوصيله وان كان حبك لي الست وتعدى وما كنت الا كحزى

في بنارا واعطيتني دينارا زيدا ومعلقا ان كان جائزا وقحرد راى
نحو ما ان ابلغ في الضرر نبيه واحرى وعلة ذا الحاز العلم
ان تكون الا واحدا ومكرر الحاذبانيه فَصْــــل
اذا تعدى الفعل به كثر من مفعول ليس بنائبة الاول جاز
انبعافا نقله اخص او وان النائب وَالصُّـــول
الى بعضهم اجازه ان لم يلبس نحو اعلم زيدا كبشا تميس
وَامَّا الثاني فهي باب كسى ان البس نحو اعطيت زيدا عمرو
ممنع اتباعا فان لم يلبس نحو اعطيت زيده درهم جاز مطلقا
وقيل يمنع مطلقا وقيل ان لم يعتقد القلب وقيل ان كان
نكرة والاول معرفة وحيث قيل بالجواز فقال البصريون
افاقته الاول اولى وقيل ان كان نكرة ما فامته فيحته وان كانا
معرفتين اشتريا في الحكم وفي باب ظن فال قوم يمنع مطلقا
للالتباس في النكرتين والمعرفتين ولعوده الضمير على المتاخر

Copyright © King Saud University